المرفق*

موجز الرئيس[1] لعمل فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة لكي تنظر فيه جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة

مقدمة

1- أنشئ فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية بموجب الفقرة 10 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3. ومُدِّدت ولايته بموجب الفقرة 7 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، الذي طلب إلى الفريق، في جملة أمور، استعراض الحالة الراهنة[2] وتحليل فعالية خيارات الاستجابة الحالية والمحتملة (المشار إليها فيما يلي باسم خيارات الاستجابة) فيما يتعلق بالقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

2- واجتمع الفريق أربع مرات (ثلاثة اجتماعات حضورية واجتماع واحد عبر الإنترنت) للاضطلاع بالولاية المسندة إليه. ويرد في هذا الموجز بيان ما قام به الفريق إنجازاً لولايته، ويقدِّم إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة طائفة من الآراء بشأن خيارات الاستجابة لتنظر فيها في إطار الخطوات المستقبلية فيما يتعلق بالقمامة البلاستيكية البحرية والجسميات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وسيرفَق الموجز بتقرير الاجتماع الرابع للفريق المخصص، وكذلك بالتقرير الذي ستقدمه المديرة التنفيذية إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة[3].

أولاً- استعراض الحالة الراهنة

ألف- الولاية المسندة بموجب الفقرة 10 (د) '1' من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3

3- تدارس الفريق العوائق التي تحول دون مكافحة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالموارد في البلدان النامية[4]؛ وقيَّم الأنشطة والإجراءات القائمة التي تضطلع بها مختلف الجهات الفاعلة لخفض القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة بهدف القضاء البعيد الأمد على عمليات التصريف في المحيطات؛ وحدَّد الموارد والآليات التقنية والمالية لدعم البلدان في معالجة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

4- وقد جاء انعقاد الفريق نتيجة لنظر جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة في التقرير الصادر عام 2017 بعنوان ''مكافحة النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة: تقييم لفعالية استراتيجيات ونُهج الإدارة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة''[5] الذي يحدد ثغرات في الأطر والخيارات الحالية لمعالجة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، ويبيِّن ثلاثة خيارات: الوضع الراهن (الذي اجمع فريق الخبراء في اجتماعه الأول على أنه ليس خياراً)؛ وتعزيز الصكوك القائمة واعتماد اتفاق عالمي طوعي بشأن القمامة البلاستيكية البحرية؛ ووضع هيكل عالمي جديد مع نهج إدارة متعدد الطبقات بما في ذلك إمكانية إضافة صك جديد ملزم قانوناً إلى الإطار القائم (الخياران 2 و3 لا يستبعد أحدهما الآخر، ويمكن

---

* لم يخضع هذا المرفق لتحرير رسمي.

(1) أعدَّ هذا الموجز رئيس فريق الخبراء بدعم من المكتب، ويبين العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء وفقاً للولايات الواردة في قراري جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4 و7/3، وأُعدت الصيغة النهائية لهذا الموجز بالتشاور مع الدول الأعضاء خلال الاجتماع الرابع لفريق الخبراء (9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)، علماً بأنه كان ينبغي ألا تعتبر هذه المشاورات مفاوضات رسمية.

(2) UNEP/EA.3/Res.7، الفقرة 10 (د) '1'.

(3) استيفاء تقدمه المديرة التنفيذية للمعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز عملاً بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (UNEP/EA.4/Res.6) الذي اعتمدته الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في 15 آذار/مارس 2019.

(4) UNEP/EA.3/Res.7، الفقرة 10 (د) '1'.

(5) UNEP/AHEG/2018/1/INF/3.

اعتمادهما بالتوازي كالخيار 3 وينبغي ألا يُنظر إليهما على أن أحدهما يستبعد الآخر). وخلص التقييم إلى أن القمامة البلاستيكية البحرية ليست الغاية الرئيسية لأي صك قانوني دولي وإلى أن استراتيجيات ونهج الإدارة الحالية مجزأة ولا تعالج بما يكفي المسألة العالمية المتمثلة في القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. ولذا، أبرز التقييم الحاجة إلى تنسيق الأنشطة في إطار اتفاقات متعددة؛ ورصد التقدم المحرز في معالجة مسألة البلاستيك؛ ومواءمة الأهداف وإجراءات الإبلاغ.

5- ونظر الفريق في مختلف العوائق التي تحول دون مكافحة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالموارد وتنمية القدرات ونقل التكنولوجيا في البلدان النامية[6] في أربعة مجالات رئيسية:

(أ) **العوائق القانونية** التي يضعها أو يقوم عليها أو ينشئها وجود القوانين أو عدم وجودها أو عدم تنفيذها و/أو إنفاذها، أي عدم وجود تعريف ووجود ثغرات في التشريعات؛ والتعريف غير الواضح للأهداف في التشريعات؛ ووضع حدود كمية صارمة في الأنظمة؛ والتأخر في تنفيذ القوانين أو إنفاذها أو تطبيقها أو إنفاذها على نحو غير كامل؛ وعدم الاتساق في تنفيذ التشريعات الدولية على الصعيد الوطني؛ والتشريعات الوطنية التي قد تتضارب.

(ب) **العوائق المالية** التي تتمثل في التكاليف الباهظة التي تؤدي إلى صعوبة تحمل تكاليف نشاط معين أو تنفيذه؛ وبعض هذه العوائق المالية هي أيضاً عوائق اقتصادية. وتشمل هذه العوائق عدم استيعاب التكاليف داخلياً، والإعانات الضارة الأثر، وعدم تطبيق مبدأ تغريم الملوث، وعدم ملاءمة مخططات التمويل العالمي، وعدم وجود أموال، وعدم تنفيذ الأدوات القائمة على السوق والحوافز الضريبية، وعدم وجود أسواق.

(ج) **العوائق التكنولوجية** هي العوائق التي تتعلق بالإنتاج والتصنيع وتصميم المنتجات ونظم الاستهلاك وجميع جوانب نظم جمع النفايات وإدارتها واستعادتها، ومنها عدم وجود المعايير وعدم التنسيق عبر مختلف حلقات سلسلة قيمة البلاستيك، وعدم وجود ضوابط بيئية ومواصفات نوعية للبلاستيك، واختلاف النهج المتبعة فيما يتعلق بتكنولوجيات ونظم الاستعادة والفرز وإعادة المعالجة.

(د) وتشمل **العوائق الإعلامية** الحصول على البيانات والبحوث والشفافية والتثقيف والتوعية. كما أن للعوائق الإعلامية صلة وثيقة بمسألتي شمول مختلف الفئات والعدالة البيئية.

6- ويتبين من العمل الذي اضُطلع به من خلال عمليات الجرد (المالي والتقني)، وعمليات التقييم، ومن إفادات الخبراء، أن العوائق لا تزال قائمة حتى الآن وأنه لم تتم معالجتها معالجة كاملة. وأقر خبراء الفريق بالضرورة الملحة لوضع ترتيب لأولوية السبل الكفيلة بتذليل هذه العوائق عن طريق اتخاذ الإجراءات في المدى القصير والمتوسط والبعيد، وتحديد الثغرات وعوامل النجاح الرئيسية.

باء- الولاية المسندة بموجب الفقرة 7 (أ) و(ب) من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4

7- جُمِعت في إطار عملية التقييم معلومات من خلال دراسة استقصائية عبر الإنترنت ونظام لتقديم الإفادات السردية. وقُدم ما مجموعه 220 إجراء من خلال الدراسة الاستقصائية على الإنترنت، في أربع فئات رئيسية: (أ) التشريعات والمعايير والقواعد، (ب) العمل الجماهيري، (ج) التكنولوجيا والعمليات، (د) الرصد والتحليل في مختلف مجالات التركيز/المستويات الجغرافية، والمناطق البيئية، ومراحل دورة الحياة.

8- وشملت الإفادات المقدمة في إطار عملية التقييم ما يلي: التركيز على الإجراءات الرامية إلى معالجة الجسيمات البلاستيكية الدقيقة؛ وعدم تنسيق الرصد إذ ورد ذكر 25 بروتوكولاً مختلفاً في 37 إجراء للرصد أفيد بها. وركزت أغلبية الإجراءات الوارد بيانها في عمليات التقييم على المناطق الساحلية أو البيئات الحضرية ومرحلة

(6) (UNEP/AHEG/2018/1/2، UNEP/AHEG/2018/1/6، UNEP/AHEG/2018/2/2).

الاستخدام/الاستهلاك ومرحلة ما بعد الاستهلاك (فرز وإدارة المواد البلاستيكية التي تُجمَع) أو مراحل تصميم وإنتاج وتصنيع المواد الخام. وشملت مصادر تمويل العمل المالية العامة والتمويل من القطاع الخاص والتبرعات الطوعية.

9- ومن 53 إفادة سردية[7] (باستخدام نموذج الإبلاغ الخاص بمجموعة الدول العشرين) وردت 26 إفادة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، و24 إفادة من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، واثنتان من المنظمات الحكومية الدولية، و11 إفادة من كيانات الأمم المتحدة، وأشير إلى أن الدول الأعضاء تواصل تحديث وتطوير تشريعاتها وسياساتها ومعاييرها وقواعدها واستراتيجياتها بشأن القمامة البلاستيكية البحرية، وإن كانت الأطر الوطنية هي الأكثر شيوعاً في الإفادات. وتشمل الإفادات كذلك إجراءات تتعلق بحظر البلاستيك الأحادي الاستخدام، وإدارة النفايات، ومسؤولية المنتجين الموسعة، ونهج الاقتصاد الدائري، والحوافز/الروادع، وبناء القدرات، وعمليات التنظيف، وإجراءات الرصد، واستخدام البلاستيك القابل للتحلل، واكتساب المعرفة.

10- وأقر الخبراء بالجهود المبذولة لتقييم هذه الجهود وبأهمية متابعة الجهود بطريقة منهجية. وأشار الخبراء كذلك إلى ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات اللازمة على امتداد دورة الحياة لمعالجة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة من أجل المضي قدماً، بما في ذلك من خلال نهج الاقتصاد الدائري.

11- وحدَّدت قائمة جرد الموارد أو الآليات التقنية 132 مورداً. وكانت تقارير حالة المعرفة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات وحالات التطبيق وأفضل الممارسات، هي الأكثر شيوعاً من بين هذه الموارد. وشملت مراحل دورة الحياة إدارة النفايات (الجمع/الفرز/إعادة التدوير/التخلص النهائي)، والقمامة البلاستيكية البحرية (الرصد/الالتقاط)، ومنع القمامة وخفض النفايات، والتصميم والإنتاج والاستخدام والاستهلاك.

12- وأشار الفريق إلى أن التصدي للقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة يقتضي تنفيذ طائفة من السياسات والأنشطة والتكنولوجيات، التي يتميز الكثير منها بتكاليفه المالية الباهظة. ولذا فقد تواجه الدول الأعضاء والمنظمات عقبات مالية هامة في تنفيذ التدابير اللازمة.

13- ونظر جرد الموارد أو الآليات المالية في 75 مصدراً مالياً، شمل 75 في المائة منها إدارة النفايات باعتبارها مجالاً للتركيز. وشملت الموارد والآليات الأخرى تمويل التكنولوجيا والعمليات (بما في ذلك البحث والتطوير؛ وتصميم منتجات جديدة، أي مواد وعمليات جديدة؛ وتغيير الممارسات والعمليات والإدارة والتخطيط البيئيين). وذُكِرت أيضاً موارد وآليات لدعم الإجراءات تشترك في تنفيذها جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص.

14- وبشكل عام، لا يزال يشكل التمويل المقدم بالكامل من الصناديق الخاصة والمستثمرين والمنظمات نسبة أقل من التمويل مقارنةً بالأموال العامة. وتواجه البلدان تحديات في الاستفادة من أموال الصناديق المتعددة الأطراف، وصعوبات في تنسيق الميزانيات والخطط الوطنية مع مختلف الصناديق والمبادرات الدولية، وقلة اهتمام الجهات المانحة ببعض القطاعات الشرهة استخدام البلاستيك، وعدم التركيز الصريح على البعد الجنساني، وضآلة الأموال المتاحة للمبادرات المجتمعية والمبادرات التي تضطلع بها الشعوب والمجتمعات الأصلية. وبناءً على ذلك، ذُكِرت فرص جديدة للتمويل المبتكر كالمبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط، والسندات الزرقاء، وبرامج التعويض عن استخدام البلاستيك، وفرض ضرائب أو رسوم محددة على استخدام البلاستيك، وفرض رسوم مسبقة للتخلص من البلاستيك، وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين، والعمل بصكوك تأمينية مبتكرة، وبرامج الشراء المفضلة بيئياً.

(7) UNEP/AHEG/4/INF/6 – تقرير بشأن تقييم الأنشطة والإجراءات القائمة التي ترمي إلى القضاء على عمليات التصريف في المحيطات على المدى الطويل، بهدف خفض القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

ثانياً- خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية المحتملة

ألف- قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3، الفقرة 10 (د) '2' و'3' و'4'

15- حدَّد الفريق طائفة من خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الإجراءات والنهج الابتكارية، واستراتيجيات ونهج الإدارة الطوعية والملزمة قانوناً[8]؛ كما حدد التكاليف والفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمختلف خيارات الاستجابة[9]، ودرس جدوى وفعالية خيارات الاستجابة هذه[10].

16- وفيما يتعلق بطائفة خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3، الفقرة 10 (د) '2')) فقد قُسِّمت إلى أربع فئات فرعية: الاستجابات القانونية والسياساتية، والاستجابات التكنولوجية، والاستجابات الاقتصادية، والاستجابات التعليمية والإعلامية.

الفئة	*الصعيد الوطني*	*الصعيد الإقليمي*	*الصعيد الدولي*
الاستجابات القانونية والسياساتية	• التدابير التشريعية (إدارة النفايات، الإطار، الإنتاج/الاستخدام المحدد) • خطط العمل الوطنية • التدابير غير الملزمة والطوعية التي تكمل التدابير التشريعية	• برامج البحار الإقليمية • أعمال الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد • تنسيق السياسات في الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا • خطط العمل التي وضعتها مجموعة الدول السبع ومجموعة الدول العشرين ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ	• تعزيز الصكوك القائمة • وضع آلية ملزمة عالمية جديدة • نهج ثلاثي الأركان: إدارة النفايات، وإعادة التدوير، والابتكار • يمكن إدراج تدابير طوعية (الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية؛ خطة العمل العالمية) في كل الخيارات المذكورة فيما تقدم
الاستجابات التكنولوجية	• إعادة تصميم المواد البلاستيكية وتغليفها • إدخال تحسينات تكنولوجية في إدارة النفايات	• برنامج الاتحاد الأوروبي للبحث والابتكار الذي يمول العمل الخاص بالقمامة البحرية (أفق 2020)	• تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين في مجال البحث والتطوير من أجل تحسين فهم مسارات وآثار القمامة البحرية والحلول المحتملة والابتكار التكنولوجي
الاستجابات الاقتصادية	• تقديم الحوافز وفرض الضرائب والرسوم والغرامات		• إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين في البنك الدولي • آليات التمويل العالمية

(8) (استجابةً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '2').

(9) (استجابةً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '3').

(10) (استجابةً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '4').

الفئة	*الصعيد الوطني*	*الصعيد الإقليمي*	*الصعيد الدولي*
الاستجابات التعليمية والإعلامية	• مبادرات التثقيف والتوعية التي تطلق في المجتمع ككل أو ضمن قطاعات معينة	• إقامة وحدات إقليمية تابعة للشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية من أجل تعزيز جهود التعاون الإقليمي والأقاليمي وجهود التوعية • مبادرات البحث وتنمية القدرات في إطار مؤسسات إقليمية مثل اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو	• إطلاق حملات مثل مشروع البحار النظيفة العالمي ومنصات مثل الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية • المؤتمرات والمناسبات • مبادرات المجتمع المدني مثل تقرير مراجعة العلامات التجارية العالمية وحملات التوعية العالمية

17- وتم تحليل ومناقشة تكاليف خيارات الاستجابة القانونية والسياساتية الدولية الثلاثة في UNEP/AHEG/2018/2/2. وأبرز النقاش ضرورة إيلاء الأسبقية للوقاية. وأبدي اهتمام بالخوض في دراسة العناصر الكمية والنوعية للتكاليف والفوائد فيما يتعلق بالقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، على الرغم من التحديات الجسيمة التي ينطوي عليها مراعاة النطاق الكامل للتكاليف والفوائد. ومن الجلي أن تكلفة التقاعس عن العمل تتجاوز تكلفة اتخاذ إجراءات لحماية البيئة وصحة الإنسان، وثمة حاجة إلى تحديد هذه التكاليف كمياً. ومن الآراء الأخرى التي أُعرِب عنها أيضاً أهمية التفاعل والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة من أجل الاستفادة من مجموعة المهارات والمعارف التقليدية وتحقيق الانسجام بين المنهجيات المتاحة من أجل تسهيل إصدار البيانات وإصدار بيانات قابلة للمقارنة.

18- واقتُرحت الخيارات التالية لتعزيز التنسيق والإدارة، والأخذ ببعضها لا يمنع الأخذ ببعضها الآخر، ويمكن تدارسها بالتزامن:

(أ) مواصلة تعزيز الآليات والتنسيق القائمين على الصعيد العالمي؛

(ب) تحسين التنسيق على الصعيد الإقليمي ووضع خطط عمل وطنية؛

(ج) تشجيع أشكال التمويل والدعم التقني الجديدة للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز الأشكال القائمة؛

(د) النظر في وضع اتفاق دولي محتمل ملزم قانوناً بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة؛

(هـ) النظر في إنشاء منتدى يتيح للحكومات وقطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى تبادل الخبرات وتنسيق العمل على أساس منتظم أو حسب الحاجة؛

(و) النهوض بالمبادرات القائمة وتعزيزها، بما في ذلك المبادرات الطوعية.

باء- قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، الفقرة 7 (د)

19- استناداً إلى نتائج الولاية المسندة بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3، الفقرة 10 (د) '2'-'4'، حُلِّلت فعالية خيارات الاستجابة والأنشطة الحالية والمحتملة (على النحو الوارد فيما يلي) (استجابةً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، الفقرة 7 (د)) من ناحية نضجها وجدواها وإطارها الزمني وتأثيرها. وشملت النماذج:

(أ) تعزيز الإطار الدولي الحالي؛

(ب) وضع معايير تصميم عالمية؛

(ج) وضع إطار دولي جديد؛

(د) تعزيز الإطار الإقليمي؛

(هـ) وضع وتنفيذ خطط عمل إقليمية بشأن القمامة البحرية؛

(و) خطط العمل الوطنية المتعلقة بالقمامة البحرية؛

(ز) تعزيز إدارة النفايات الصلبة باستخدام الأدوات التنظيمية والمستندة إلى آليات السوق؛

(ح) استراتيجية وطنية لمنع الجسيمات البلاستيكية الدقيقة.

20- وتبين النتيجة أن كلاً من الخيارات التي حُللت له سمات مميزة يمكن أن تختلف فعاليتها تبعاً لتغير الظروف، وأن المرونة مطلوبة تبعاً لتنوع الظروف الوطنية. وينبغي اعتبار بعض نماذج خيارات الاستجابة جزءاً من نماذج أخرى لأن الأخذ بخيار استجابة معين لا يمنع الأخذ بخيار آخر، علماً بأن البنية المتبعة في صياغة التقرير تأتي استجابةً لما ورد في قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، الفقرة 7 (د). وعموماً، لا يمكن تقييم أي تدبير من تدابير السياسة العامة على أنه فعال في كل زمان ومكان أو على أنه غير فعال دون قيد أو شرط. ويتوقف نجاح النموذج على الظروف المحددة التي استُخدم في ظلها مثل السياق، والحالة، والمنطقة، والتوقيت/المرحلة، ولم تتيسر بيانات ومعلومات كافية لتقييم مدى فعالية خيارات الاستجابة المختلفة. ومن شأن المزيد من المعرفة والمؤشرات الوطنية والإقليمية والدولية أن يساعد في تحليل ورصد فعالية مختلف خيارات الاستجابة على نحو محايد من أجل صياغة مؤشرات واضحة وقابلة للتنفيذ ومحددة الهدف وتطبيقها على جميع الجوانب الدولية والإقليمية والوطنية.

ثالثاً- الخيارات المحتملة لمواصلة العمل لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة

21- توافقت الآراء في الاجتماع الأول للفريق على أن الإبقاء على الوضع الراهن ليس خياراً. وبعد إملاء النظر في تحديد خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية، إلى جانب تكاليفها وفوائدها البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وبعد التفكر في جدواها وتحليل فعاليتها، عملاً بالفقرة 10 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 7/3[(11)]، حدد الفريق خيارات محتملة لمواصلة العمل لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3، الفقرة 10 (د) '5')، استُخلِصت من 14 إفادة قدَّمتها الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والوكالات المتخصصة و6 إفادات قدمتها المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة.

(11) جمعت الإفادات في الوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/10، ''التقارير المتعلقة بالخيارات المحتملة لمواصلة العمل لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة''. والدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية ومجموعات الدول الأعضاء الأخرى التي قدمت إفادات هي المجموعة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومجلس الشمال الأوروبي وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وتيمور-ليشتي، وسنغافورة، وسويسرا، والفلبين، وفييت نام، وماليزيا، وميانمار، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الذين قدموا إفادات هم مؤسسة الرفاه (Association Welfare)، ومركز القانون البيئي الدولي، ووكالة التحقيقات البيئية، ومؤسسة غايا (GAIA)، ومؤسسة الهند المعنية بالمياه، والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية؛ ومؤسسة تنمية الشباب الصومالية، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة.

22- الخيارات المحتملة هي التالية.

يرجى ملاحظة أن

- المقصود بالخيارات المحددة في هذا الموجز هو الخيارات التي ذُكرت وفصّلت في الإفادات و/أو المداخلات التي قدمها العديد من المشاركين.
- هذه الخيارات ليست جامعة وفي الوقت ذاته ثمة خيارات محتملة أخرى ناقشها بعض المشاركين، ولكنها لم تدرج كخيارات محددة في هذا الملخص، إذ يستحيل إدراج جميع الخيارات في الموجز. وجُمِعت كل الإفادات المفصلة التي قدمها المشاركون في الوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/10 وسُجِّل جميع مداخلات المشاركين خلال الاجتماع الرابع للفريق في تقرير الاجتماع. ولا يمنع الأخذ ببعض هذه الخيارات الأخذ ببعضها الآخر.

(أ) رؤية مشتركة عالمية

وضع رؤية وهدف طويلي الأمد جديدين و/أو تقاسم رؤية وهدف قائمين من أجل القضاء على عمليات تصريف البلاستيك في البحار والمحيطات. وتشمل بعض أمثلة الرؤية المشتركة: الهدف 14-1 من أهداف التنمية المستدامة، ورؤية أوساكا للمحيطات الزرقاء الخاصة بمجموعة الدول العشرين، والميثاق المتعلق بالبلاستيك في البحار والمحيطات، والقرار 7/3 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن القضاء البعيد الأمد على عمليات تصريف القمامة والجسيمات البلاستيكية الدقيقة في البحار والمحيطات وتجنب إلحاق الضرر بالنظم الإيكولوجية البحرية.

(ب) خطط العمل الوطنية وتنفيذها

وضع خطط عمل وطنية تشمل قدر الإمكان جميع مراحل دورة حياة البلاستيك من بدايتها، بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك المستدامين، إلى نهايتها، بما في ذلك الإدارة السليمة بيئياً للنفايات، باعتبار ذلك الإطار الأساسي الذي يقوم عليه اتخاذ التدابير المضادة فيما يخص القمامة البلاستيكية البحرية. ومن الضروري مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتنوعة لكل بلد، ولا سيما بالنسبة للبلدان العرضة للتأثر ذات الموارد والقدرات التقنية والمالية المحدودة. ويمكن أن تشمل خطط العمل الوطنية أطراً أساسية للسياسات العامة، ومؤشرات ذات صلة لاستعراض التقدم المحرز، وتعزيز الشفافية والإبلاغ، وتدابير مضادة جوهرية مختلفة، مثل الحلول المبتكرة وأنشطة التوعية للحد من الاستخدام الممكن تجنبه لبعض المواد البلاستيكية وتطبيق نهج الاقتصاد الدائري على بعضها الآخر.

(ج) التعاون الإقليمي والدولي لتيسير الإجراءات الوطنية

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم الاستجابات الوطنية الفعالة، ولا سيما للبلدان ذات الموارد والقدرات المحدودة، التي تواجه صعوبات في وضع وتنفيذ هذه الخطط:

'1' المساعدة المالية والتقنية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لدعم الدول في تنفيذ التدابير المضادة و/أو خطط العمل الوطنية.

'2' تبادل أفضل الممارسات فيما يخص التعلم من الأقران وقياس التقدم المحرز على الصعيد العالمي.

(د) الأساس العلمي

مواصلة توسيع المعارف العلمية المتعلقة بالقمامة البحرية وتجميعها وتبادلها، ولا سيما فيما يتعلق بالرصد وجرد المصادر من أجل تيسير نهج اتخاذ السياسات استناداً إلى العلم لقياس مدى النجاح في تحقيق الرؤية والأهداف المشتركة:

'1' تطوير تكنولوجيا الرصد ونظمه من أجل تحديد مصادر وتدفقات البلاستيك.

'2' توحيد/تنسيق الرصد والإفادة بالبيانات بشأن أثر تدابير الاستجابة.

'3' إنشاء فريق استشاري علمي دولي.

(هـ) مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين

تيسير مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في دعم عمليات صنع القرار وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى معالجة القمامة البحرية. وتشمل أمثلة النموذج و/أو الشريك المحتمل لإطار متعدد أصحاب المصلحة ومتعدد القطاعات:

'1' منصة متعددة أصحاب المصلحة يتعهدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

'2' النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي يمكن أن يدعم الجهود المبذولة في إدارة المواد والمنتجات الكيمائية.

'3' الشراكة في إطار اتفاقية بازل.

'4' منصة على الانترنت بناءً على عملية التقييم.

(و) تعزيز الصكوك القائمة

تعزيز الصكوك والأطر والشراكات والإجراءات القائمة، مثل الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، والعمل الجاري في إطار اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، وإطار تنفيذ مجموعة العشرين، والميثاق المتعلق بالبلاستيك في البحار والمحيطات. ويمكن أن تشمل جهود التعزيز هذه بذل جهود تعاونية:

'1' توسيع الكيانات المشاركة، بما في ذلك مجموعة واسعة من القطاعين العام والخاص.

'2' خطط استعراض أكثر فعالية، مثل المؤشرات الكمية المؤقتة والاستعراض الدوري.

'3' مشاريع رائدة مشتركة للتصدي للتحديات في الميدان.

'4' تطوير وتحسين قدرة البلدان، بما في ذلك قدرتها على الاضطلاع بإدارة النفايات إدارةً سليمة بيئياً.

(ز) صك عالمي جديد

وضع صك عالمي جديد لتوفير إطار قانوني أو شكل آخر من أشكال الصكوك لتوفير إطار قانوني للاستجابة العالمية وتيسير الاستجابات الوطنية، ولا سيما بالنسبة للبلدان ذات الموارد والقدرات المحدودة، يمكن أن يتضمن عناصر ملزمة قانوناً و/أو غير ملزمة، مثل:

'1' أهداف خفض عالمية ووطنية.

'2' معايير للتصميم.

'3' التخلص التدريجي من المنتجات البلاستيكية التي يمكن تجنبها.

'4' تيسير خطط العمل الوطنية والإقليمية.

'5' تبادل المعارف العلمية من خلال فريق علمي واستخدام منهجية رصد منسقة عالمياً.

'6' التنسيق الدولي للموارد المالية والتقنية.

قد يقتضي هذا الخيار عملية تفاوض حكومية دولية كإنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية بغرض وضع إطار لهذا الصك العالمي الجديد وتنسيقه.

(ح) تعزيز التنسيق بين الصكوك

تعزيز إطار التنسيق فيما بين الصكوك القائمة وبين الصكوك القائمة والمقبلة من أجل مواصلة تعزيز التعاون وتجنب ازدواجية الجهود بغية العمل على تحقيق رؤية مشتركة.

23- ومع إتمام الفريق المخصص لولايته في اجتماعه الرابع، فقد حُدِّدت الآن الخيارات الممكنة لمواصلة العمل لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة. وأعرب العديد من المشاركين عن رأيهم ومفاده أن الفريق ينبغي أن يوصي ببدء مفاوضات بشأن اتفاق عالمي (إما ملزم قانوناً أو طوعي). وأعرب مشاركون آخرون عن تفضيلهم لخيارات استجابة أخرى أو أشاروا إلى أن ولاية الفريق تتمثل في تقديم معلومات تقنية إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن مجموعة من خيارات الاستجابة المحتملة، وليس إصدار توصيات بشأن السياسات و/أو عمليات صياغة السياسات المحددة التي ينبغي أن تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة. ويود جميع خبراء الفريق دعوة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة إلى إدراك حجم هذه القضية وإلحاحها، والنظر بجدية في هذه الخيارات المحددة والعمل على نحو تعاوني من أجل الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

24- ومراعاةً للاتفاق العام على ''نهج الخطوتين'' فيما يتعلق بالدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، أعرب الفريق عن تقديره لرغبة المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كفالة بقاء العمل الذي تم الاضطلاع به حتى الآن حديثاً ومستكملاً لأغراض الجلسة المستأنفة للدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، وفي القيام، عند الطلب، بتنظيم مشاورات تحضيرية غير رسمية لدعم الأعمال التحضيرية للجلسة المستأنفة.

25- ويظل الخبراء المنضمون إلى الفريق ملتزمين، كل في نطاق مسؤوليته، بالمساهمة في الجهود الرامية إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.